

Distr.: General  
14 April 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

### موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣\*\*

موجز

يقدّر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية في المنطقة العربية بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، تُعزى تلك التقلبات التي لوحظت على مدى عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ إلى عدم استقرار الأداء الاقتصادي الليبي؛ وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الإقليمي من دون تأثير الاقتصاد الليبي نسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وتتباطأ الاقتصادات العربية بشكل عام لأن أسعار الطاقة وعائدات صادرات

\* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

\*\* بعد أن أصبحت تونس وليبيا والمغرب بلدانا أعضاء في اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٢، تقرر توسيع نطاق التغطية الإقليمية للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على نحو يشمل جميع البلدان التي تشكل المنطقة العربية. وقد استُخدمت المجموعة دون الإقليمية التالية في هذه الوثيقة مع مراعاة مزيج من مستويات نصيب الفرد من الدخل والقرب الجغرافي وأوجه التشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر ودولة فلسطين)؛ وبلدان المغرب (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)؛ والبلدان العربية الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن).



الرجاء إعادة استعمال الورق

080514 070514 14-29940 (A)



الطاقة المتصلة بما استمرت في الانخفاض بمعدل متواضع من الذروة التي بلغت مؤخرًا في عام ٢٠١٢. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة.

وتواصلت حالة الاستقطاب الاقتصادي بين تلك البلدان وبقية بلدان المنطقة العربية. وظلت عوامل عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والتراعات المسلحة والشعور العام بانعدام اليقين عوامل مهيمنة تعيق الأنشطة الاقتصادية. ولم تُلاحظ سوى بضع بوادر تحسن. وبينما تراجع جزئيا الشعور بانعدام اليقين إزاء الانتعاش الاقتصادي العالمي حيث أن البلدان المتقدمة النمو حققت قدرا من الانتعاش، فإن الصادرات غير النفطية شهدت انتعاشا معتدلا. كما شهدت رسمة سوق الأسهم في المنطقة نموا إيجابيا. وعلاوة على ذلك، أمكن للأردن وتونس والسودان ومصر واليمن أن توقف استنفاد احتياطات النقد الأجنبي، مما حال دون وقوعها في أزمة ميزان المدفوعات. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمويل في البلدان العربية التي تمر بعملية تحول سياسي واجتماعي. ولم تنتعش بعد آلية السوق التي أدت إلى قيام علاقة اقتصادية قوية تمكن تلك البلدان من الاستفادة من الآثار الإيجابية التي نشأت عن بلدان مجلس التعاون الخليجي في العقد الماضي. وبدلا من ذلك، أصبح تدفق الدعم المالي الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى في عام ٢٠١٣ بالنسبة لبلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي والبلدان العربية الأقل نموا من أجل التخفيف من القيود المفروضة على القطع الأجنبي والضغوط التضخمية ووضع برنامج متجدد لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وما زال ارتفاع معدلات البطالة المسألة الملحة في المنطقة العربية، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي يلزمها إيجاد فرص عمل لمواطنيها. وما زال إيجاد فرص العمل أهم بند على جدول أعمال السياسات في المنطقة. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع نمو قوي في القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، من المتوقع أن يتواصل انخفاض مستوى الإيرادات من صادرات الطاقة في البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة بنسبة متواضعة. ويتوقع تسجيل المزيد من الركود في البلدان المستوردة الصافية للطاقة بسبب عدم حدوث أي تحسن ملحوظ في عوامل الخطر غير الاقتصادية. وفي المتوسط يتوقع أن تزداد الاقتصادات العربية بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤.

## أولا - السياق العالمي

١ - أظهر الاقتصاد العالمي أنه يسير على طريق الانتعاش المستقر خلال عام ٢٠١٣ متحديا بذلك الاستعراضات العامة المتشائمة التي أجريت في بداية العام والتي حذرت من احتمال حدوث دوري كساد متتاليتين. ولوحظ انتعاش اقتصادي قوي في البلدان المتقدمة النمو. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد توسعا اقتصاديا مرنا على الرغم من الانخفاض في إنفاق الحكومة الاتحادية<sup>(١)</sup>. وقاد القطاع المالي النشاط، الآخذ في التعافي من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، نمو القطاع الخاص وخفف من أثر التقشف المالي الجاري. وتعزز انتعاش الاقتصاد الأوروبي. وفي تقدير المفوضية الأوروبية، تنحسر تدريجيا اختلالات الاقتصاد الكلي التي تعتبر السبب الرئيسي للمخاطر الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup>. وتقلصت أقساط مخاطر الديون الحكومية لبلدان الجنوب الأوروبي من مستوى الأزمة في العام السابق حيث خف خطر حدوث أزمة مالية عامة بعد تسوية أزمة الإعسار المالي في قبرص دون تبعات دولية. وعززت سياسة التيسير الكمي النقدية المتجددة في اليابان الطلب المحلي، مما دعم انتعاش الشعور الاقتصادي الذي اتناه ضعف كبير من جراء زلزال توهوكو الذي وقع في عام ٢٠١١. وأدى تحسين القدرة التنافسية للأسعار من خلال خفض قيمة الين الياباني بدرجة كبيرة إلى زيادة في أرباح الشركات. وأسهم تحسن المزاج الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو بدرجة أكبر في توسع الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٤.

٢ - وسجل تباطؤ في التوسع الاقتصادي للاقتصادات النامية في عام ٢٠١٣. كما أن تأرجح أسعار السلع الأساسية الدولية عند مستويات عالية أسهم في استمرار النمو في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ولكن حجم التوسع الاقتصادي ازداد ضيقا نظرا لثبات أسعار سلع أساسية مختلفة. وتواصل نمو الاقتصادات النامية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، ولكن ظهرت بضع علامات ضعف في الحفاظ

(١) United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, "National Income and Product Accounts Gross Domestic Product, 4th quarter and annual 2013 (third estimate); Corporate Profits, 4th quarter and annual 2013", 27 March 2014. Available from [http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2014/gdp4q13\\_3rd.htm](http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2014/gdp4q13_3rd.htm)

(٢) European Commission, "Results of in-depth reviews under Regulation (EU) No. 1176/2011 on the prevention and correction of macroeconomic imbalances", 5 March 2014, Communication from the Commission to the European Parliament, the Council and the Eurogroup (COM(2014) 150 final). Available from [http://ec.europa.eu/economy\\_finance/economic\\_governance/documents/2014-03-05\\_in-depth\\_reviews\\_communication\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/economy_finance/economic_governance/documents/2014-03-05_in-depth_reviews_communication_en.pdf).

على مستوى نمو مرتفع في عام ٢٠١٣. وأجبر تصاعد الضغوط التضخمية البرازيل والهند على اتباع سياسة نقدية أكثر تشدداً. واستمر مستوى الأجور في الصين في الزيادة حيث أن الميزة السعرية لصادراتها من خلال تكلفة اليد العاملة بدأت تضعف. وأسفر إعلان السلطة النقدية في الولايات المتحدة، مصرف الاحتياطي الاتحادي، عن خططها للحد من نظام السياسة النقدية غير التقليدية في أيار/مايو ٢٠١٣ عن صدمة في الأوضاع الخارجية للبلدان النامية. وما برحت قيمة العملات الوطنية للبلدان النامية الرئيسية تنخفض منذ أيار/مايو ٢٠١٣. كما أن قيمة العملة الوطنية للصين، يوان رينمينبي، ضعفت بشكل طفيف في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وكان تخفيض قيمة العملة الوطنية أحد الأسباب الرئيسية للضغوط التضخمية من خلال الارتفاع الحاد في أسعار الواردات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ المزيد من البلدان النامية تدابير سياساتية أكثر صرامة للسيطرة على الطلب. والحالة تبعث على القلق ومن المتوقع أن تستمر في عام ٢٠١٤. ومن الضروري بالنسبة للبلدان النامية اتباع مزيج من السياسات المواتية للنمو من أجل الوفاء بالتطلعات الإنمائية، ولكن من المحتمل ألا يكون ذلك في متناول بعض البلدان النامية نظراً إلى استمرار ضعف الأوضاع الخارجية مع تخفيض قيمة العملة.

٣ - ويعد المسار الحالي لنمو الاقتصاد العالمي هشاً بصورة أساسية بسبب الضعف الذي يعتره من حيث إيجاد فرص العمل في مرحلة انتعاشه. وظلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعلى من مستوى ما قبل أزمة عام ٢٠٠٨. وعلى الصعيد العالمي، لوحظ أن الفجوة في العمالة العالمية التي نشأت نتيجة للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ لا تضيق ولكن تتسع بدرجة طفيفة، في ضوء انتعاش الاقتصاد العالمي الحالي<sup>(٣)</sup>. ومن المتوقع أن تؤثر توقعات العمالة الضعيفة لاقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو بدرجة أكبر على الاقتصادات النامية نظراً لأن الركود في إيجاد فرص العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو يحد من الهجرة لأغراض البحث عن العمل. وأصبحت كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتوخى الحذر في اتخاذ تدابير مالية توسعية بعد تنفيذ سلسلة من مجموعات الحوافز حيال الأزمة المالية العالمية. ويتمثل ذلك الموقف المالي في الحد من مدى انتعاش العمالة على الصعيد العالمي. وخلاصة القول، تكمن التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي فيما يلي: (أ) مدى إمكانية تأثير التغيير في توجه السياساتي للسلطة النقدية في الولايات المتحدة تأثيراً سلبياً على الأسواق الرأسمالية الدولية والمواقف الخارجية للبلدان النامية وقيمة عملاتها الوطنية؛ (ب) ومدى إمكانية اتسام السياسة المالية

(٣) منظمة العمل الدولي، *Global Employment Trends 2014* (2014)، صفحة ١٧.

بتوجه توسعي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء؛ (ج) وإيجاد فرص العمل بطرق مبتكرة لمنع ازدياد اتساع الفجوة في العمالة العالمية.

٤ - وفي السياق العالمي سالف الذكر، شهدت المنطقة العربية تباطؤًا في النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. ويعزى ذلك أساسًا إلى النمو المعتدل في الإيرادات النفطية لكبرى البلدان المصدرة للنفط، التي تمثلها البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي حين كانت تلك البلدان تسير على طريق انتعاش مستقر، فإن استقطاب الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان العربية استمر بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى. ولم يسجل انتعاش معتدل إلا جزئيًا في عدد قليل من بلدان المشرق والمغرب العربي، والبلدان العربية الأقل نموًا. وعانت معظم البلدان في تلك المجموعات دون الإقليمية من ركود الأنشطة الاقتصادية بسبب استمرار انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. ولا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية تخلف آثارًا سلبية على البلدان المجاورة، ولا سيما في ما يتعلق بانخفاض الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، بما في ذلك التجارة والاستثمار والسياحة. وأثرت عدم كفاية سرعة الانتعاش الاقتصادي في أوروبا على الصادرات غير النفطية في منطقتي المشرق والمغرب دون الاقليميتين. وما زال ارتفاع معدلات البطالة مشكلة ملحة في المنطقة العربية، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لمواطنيها. وما زال يمثل إيجاد فرص العمل أهم بند على جدول أعمال السياسات المتبعة في جميع أنحاء المنطقة.

## ثانياً - التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

### ألف - قطاع النفط

٥ - ظلّت المنتجات الهيدروكربونية، ولا سيما النفط الخام، أكثر السلع الأساسية أهمية بالنسبة إلى المنطقة إذ إنها لا تزال تشكل الصلة الاقتصادية الرئيسية بين المنطقة العربية والاقتصاد العالمي. وأشارت التقديرات إلى أن إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٣ بلغ نحو ٩٠ مليون برميل يوميًا في المتوسط، أي بزيادة نسبتها ١,١٨ في المائة عن العام السابق، في حين بلغ إجمالي العرض من النفط الخام ٩١,٦ مليون برميل يوميًا في المتوسط، ووفقًا لما ذكرته منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك). وشهدت الولايات المتحدة زيادة في الطلب على النفط الخام في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ ترتبط بما حققته من انتعاش اقتصادي. وواصلت الصين زيادة طلبها على النفط الخام في عام ٢٠١٣، في حين سجلت أيضًا بلدان الخليج وأمريكا اللاتينية، وعلى رأسها البرازيل، زيادة كبيرة في الطلب

على النفط الخام. وقابل انخفاض استهلاك النفط الخام في أوروبا واليابان ازدياد الطلب على النفط في مناطق أخرى<sup>(٤)</sup>.

٦ - وانخفض إجمالي ما تنتجه البلدان الأعضاء في الأوبك من النفط الخام، ولا سيما في الربع الأخير من عام ٢٠١٣، بسبب الانخفاض الكبير في إنتاج النفط الخام الليبي. وفيما عانى الكثير من البلدان غير الأعضاء في الأوبك ركوداً أو تراجعاً طفيفاً في إنتاج النفط الخام، سجلت كندا والولايات المتحدة زيادة ملحوظة في إنتاج النفط الخام بما يكفي لتغطية زيادة الطلب على الصعيد العالمي. وكان الإنتاج الإقليمي من النفط الخام مستقراً إلى حد كبير خلال عام ٢٠١٣، باستثناء ليبيا والمملكة العربية السعودية. وشهد إنتاج ليبيا من النفط الخام هبوطاً حاداً في النصف الثاني من عام ٢٠١٣؛ وانخفض إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام في الربع الأول إلى نحو ٩,١ ملايين برميل يوميا، ليعود بعد ذلك إلى مستوى تراوح بين ٩,٧ و ١٠ ملايين برميل يوميا من الربع الثالث. وبلغ إجمالي إنتاج منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية من النفط الخام ١٧,٣ مليون برميل يوميا في المتوسط في عام ٢٠١٣، أي بزيادة نسبتها ١,٣ في المائة عن العام السابق. وأبقى العراق على إنتاجه اليومي من النفط الخام في حدود ٣ ملايين برميل<sup>(٥)</sup>.

٧ - وفي أسواق الطاقة، حَفَّ التقلب في أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٣. وبقيت أسعار سلة الأوبك تتراوح بين ٩٦,٣٥ و ١١٤,٩٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد خلال عام ٢٠١٣ فحافظت على متوسطها السنوي البالغ ١٠٥,٨٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد (انظر الجدول ١). وشهد الربع الأول من عام ٢٠١٤، على وجه الخصوص، استقراراً كبيراً في أسعار النفط الخام رغم حالة عدم الاستقرار الجيوسياسية التي يعيشها العديد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وحافظ السعر الأدنى على ثباته مع استمرار نمو الطلب في ضوء استقرار الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، إلا أن ضعف مبيعات المضاربة في أسواق العقود المالية الآجلة للنفط حال دون حدوث زيادات كبيرة ومفاجئة في أسعار النفط الخام. ومن المتوقع أن يتوخى المستثمرون في أسواق العقود المالية الآجلة للسلع الأساسية النفطية الحذر في اتخاذ مراكز حيازية شرائية بسبب الزيادة المتوقعة في تكاليف التمويل. ومن ناحية العرض، أدت القدرة

(٤) منظمة البلدان المصدرة للنفط، "التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط المتعلق بسوق النفط" (آذار/مارس ٢٠١٤).

(٥) المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات.

المتزايدة على إنتاج النفط الخام، لا سيما في أمريكا الشمالية، إلى التعويض عن حالات وقف العرض في العديد من البلدان المصدرة للنفط.

٨ - ومن المتوقع أن تتراجع أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٤ تبعاً للاتجاه الذي شهده عام ٢٠١٣. كما يُتوقع أن تحافظ أسعار النفط الخام على استقرارها حيث أن الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط الخام سوف تُلبى بشكل كبير من خلال زيادة القدرة على إنتاجه. ووفقاً لما ذكرته الأوبك، يُتوقع أن يستقر الطلب عند ٩١,١٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتها ١,٢٧ في المائة عن العام السابق، من المتوقع أن تُلبى من خلال كفاية القدرة المتاحة على إنتاج النفط الخام. ومن المتوقع أن تواصل الأوبك تحقيق الهدف الحالي من الإنتاج البالغ ٣٠ مليون برميل يوميا ومن غير المرجح إعادة تخصيص حصة من الإنتاج لكل بلد على حدة في عام ٢٠١٤.

٩ - وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يؤثر على أسعار النفط الخام الاتجاه المتمثل في تضيق هوامش التكرير بسبب ضعف الطلب النسبي على منتجات الوقود. وتضائل الفارق بين أسعار النفط الخام والبتزين بسرعة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣ إلى أن عاد إلى سابق عهده في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وإذا ما أخذت هذه العوامل في الاعتبار، يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية ١٠٢,٣ دولارا للبرميل الواحد في عام ٢٠١٤ بحيث يتراوح بين حدين متوقعين هما ٩٤,١ دولارا و ١١٠,٤ دولارات.

#### الجدول ١

#### تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام، ٢٠١١-٢٠١٤

(سلة الأوبك المرجعية بدولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع لعام ٢٠١٤	
				خط الأساس	الأعلى
٢٠١١	٨٩,٨١	١٢٠,٩١	١٠٧,٤٦		
٢٠١٢	٨٨,٧٤	١٢٤,٦٤	١٠٩,٤٥		
٢٠١٣	٩٦,٣٥	١١٤,٩٤	١٠٥,٨٧		
٢٠١٤			٩٤,١	١٠٢,٣	١١٠,٤

المصدر: الأوبك عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. أما الأرقام المتصلة بعام ٢٠١٤، فهي تمثل التوقعات في آذار/مارس ٢٠١٣.

١٠ - ومن المتوقع أن يظل العديد من عوامل الخطر قائما، الأمر الذي قد يعوق التوازن المتوقع بين العرض والطلب. ويمكن أن يؤثر التخفيف من حدة السياسة النقدية للولايات المتحدة إضافة إلى الأداء الاقتصادي للصين على المناخ الاقتصادي العالمي، مما يؤثر بالتالي على الطلب على النفط الخام، وكذلك على التكهّنات بشأن أسعار النفط الخام. ولا تزال هناك مخاطر جيوسياسية في المنطقة العربية. كما أن الصراعات التي طالّت في ليبيا قد حدت فعليا من القدرة على إنتاج النفط الليبي وتصديره. وغالبا ما تُستحضر القضايا المتعلقة بالطاقة باعتبارها القواسم المشتركة بين تلك النزاعات. وربما تؤثر الأزمة السورية على إنتاج النفط الخام العراقي، كما أن رفع مستوى تصدير النفط الخام الإيراني لا يزال غير مؤكد. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التغاضي عن تأثير الاضطرابات الجيوسياسية من قبيل تقلقل الوضع السياسي في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكذلك الصراعات الجارية بين أوكرانيا والاتحاد الروسي.

## باء - قطاع الفوسفات

١١ - في ضوء ازدياد الأولوية السياسية في مجال الأمن الغذائي، أُقرّ بأن استخدام الفوسفات في الزراعة المنتجة لا غنى عنه. وإذ تحتوي المنطقة العربية على أكبر احتياطيات الفوسفات في العالم، فقد تنبّه صانعو السياسات في المنطقة بصورة متزايدة إلى أهمية الفوسفات باعتباره أحد الموارد الطبيعية الاستراتيجية الذي يشكل صلة أخرى بالغة الأهمية بالاقتصاد العالمي. ووفقا لتقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، بلغ الاستهلاك العالمي من الأسمدة ١٧٦ مليون طن في عام ٢٠١٣. وبلغ الاستهلاك من خامس أو أكسيد الفوسفور ٤٠,٤ مليون طن، مسجلا انخفاضا طفيفا عن العام السابق، في حين يُتوقع أن يرتفع بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(٦)</sup>. وارتفع استهلاك الأسمدة في جميع المناطق تقريبا في عام ٢٠١٣، ولكن منطقة جنوب شرق آسيا شهدت انخفاضا كبيرا في استهلاك الأسمدة، ولا سيما في الهند التي تعتبر من أكبر مستوردي صخور الفوسفات، مما أدى إلى انخفاض طفيف في استهلاك الأسمدة على الصعيد العالمي.

(٦) الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، "Short-Term Fertilizer Outlook 2013-2014" (A/13/159).

١٢ - وخلال العام الماضي، كان العرض العالمي من الفوسفات كافياً لدعم الطلب. وكانت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، وهي شركة مغربية مملوكة للدولة، أكبر مصدر للفوسفات في عام ٢٠١٢ وأنتجت ٦,٨ ملايين طن من مكافئ خامس أو أكسيد الفوسفور، أي ما يقرب من ١٧ في المائة من الاستهلاك العالمي<sup>(٧)</sup>. وتأني الصين، تليها الولايات المتحدة والمغرب، على رأس قائمة أكبر منتجي الفوسفات في العالم، ولكن صادراتها كانت محدودة بعض الشيء بسبب الضريبة التي تفرض على الصادرات منذ عام ٢٠٠٨؛ واستهلكت الولايات المتحدة والصين الجزء الأكبر من إنتاجهما على الصعيد المحلي، وهذا ما يجعل المنطقة العربية على رأس قائمة أكبر مصدري صخور الفوسفات. ومن المرجح أن تزداد القدرة الإنتاجية الإقليمية في السنوات القليلة القادمة بوجود استثمارات كبيرة في هذه الصناعة. وتستثمر المملكة العربية السعودية بشكل كثيف في بناء مجمع صناعي مخصص لإنتاج الفوسفات وتجهيزه من خلال مشروع وعد الشمال بالقرب من الحدود الأردنية، إذ يتجاوز إجمالي الاستثمارات فيه ٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتقوم أيضاً مجموعة المكتب الشريف للفوسفات بتوسيع نطاق قدرتها الإنتاجية بفضل قرض اتفقت عليه مع مصرف ألماني بقيمة ٢٧١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

١٣ - وانخفضت أسعار صخور الفوسفات بشكل كبير خلال عام ٢٠١٣. فبعد الارتفاع التاريخي للأسعار وانخفاضها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بقي سعر صخور الفوسفات مستقراً نسبياً في الفترة من منتصف عام ٢٠١١ إلى نهاية عام ٢٠١٢ حيث تراوح سعر الطن منه بين ١٨٠ دولاراً و ٢٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة<sup>(٨)</sup>. غير أن الأسعار شهدت خلال عام ٢٠١٣ انخفاضاً حاداً إذ بلغت نحو ١٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الفوسفات بشكل طفيف خلال هذا العام، وسوف يُدعم بشكل كافٍ من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان الرئيسية المصدرة للفوسفات. وبالتالي، لا يُتوقع حدوث عجز في العرض ومن غير المرجح أن تقفز أسعار صخور الفوسفات بشكل كبير، رغم إمكانية انتعاش الأسعار إلى حد ما خلال عام ٢٠١٤ مع انتعاش الطلب من الصين والهند.

(٧) الموقع الشبكي لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات.

(٨) البنك الدولي، "Global Economic Monitor (GEM) Commodities".

## ثالثاً - الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية

### ألف - لحة عامة

١٤ - كانت النسبة المتوقعة لمتوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ ( انظر الجدول ٢). وحدث تقلب الأسعار الذي لوحظ خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ نتيجة لعدم استقرار الأداء الاقتصادي الليبي. وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ فيما عدا في ليبيا. ولا تزال بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية تجسد مركز النمو في المنطقة. كما استمرت حالة الاستقطاب الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر البلدان في المنطقة العربية. واستمر التقليل السياسي والاضطرابات الاجتماعية والتراعات المسلحة والشعور العام بانعدام اليقين الاجتماعي في عرقلة الأنشطة الاقتصادية، في حين لوحظ القليل من دلائل التحسن في هذا الصدد. وفيما انحسرت بصورة جزئية حالة انعدام اليقين بشأن الانتعاش الاقتصادي العالمي، شهدت الصادرات غير النفطية نموا معتدلا. كما شهدت رسمة سوق الأسهم في المنطقة نموا إيجابيا. وعلاوة على ذلك، تمكنت الأردن وتونس والسودان ومصر واليمن من وقف استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما حال دون وقوعها في أزمة في ميزان المدفوعات. وكان للتعاون الثنائي فيما بين دول المنطقة دور رئيسي في تحقيق ذلك الاستقرار، إذ حل محل تدفقات الموارد الناشئة عن بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية من خلال الأسواق المالية والاستثمار المباشر الأجنبي داخل المنطقة.

### باء - بلدان مجلس التعاون الخليجي

١٥ - تشير التقديرات إلى أن بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية حققت نموا بنسبة ٤,٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، بعد أن سجلت نسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وتضاءلت المساهمة النسبية لقطاع النفط في النمو نظرا لانخفاض الإيرادات المتأتية عن الصادرات النفطية إلى ما دون المستوى التاريخي العالي الذي حققته في عام ٢٠١٢. وأصبحت الأنشطة في القطاع غير النفطي محركا للنمو، وهذا ما تجسد على نحو لافت للنظر في الانتعاش الذي شهدته إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة. ولوحظ تفاؤل شديد وثقة كبيرة في اقتصاد بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما جعل قيمة الأصول المالية والأصول من الممتلكات ترتفع بشكل مستمر. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠١٤، كانت مؤشرات أسعار الأسهم في أسواق الأسهم في قطر والمملكة

العربية السعودية قد تجاوزت مستويات ما قبل أزمة عام ٢٠٠٨. ومُنحت المؤسسات المالية لهذه المنطقة دون الإقليمية مزيد من الثقة عند انتهائها من تسوية الميزانية العمومية. وبالإضافة إلى التوجه في السياسة المالية الذي اتسم بالنشاط المستمر في أعقاب السنة المالية السابقة، دلّ التوسع النقدي المسجل على زيادة التأثير المالي في الأنشطة الاقتصادية الذي ما انفك يدعم نمو الطلب المحلي.

١٦ - ومن المتوقع أن يظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمستوى ذاته في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية في عام ٢٠١٤. أما انخفاض عائدات الصادرات النفطية، فسيقابله نمو في القطاع غير النفطي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار نمو الطلب المحلي. ومن العوامل الأخرى التي يتعين أخذها في الاعتبار التوجه في السياسة المالية ونسبة أنشطة القطاع غير النفطي، وقوة القطاع المالي المرتبطة بالتوسع النقدي. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة دون الإقليمية ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن يتجاوز معدل النمو في قطر والإمارات العربية المتحدة المتوسط دون الإقليمي نظرا لما يشهده هذان البلدان من توسع سريع في القطاع غير النفطي مقارنة بقطاع الطاقة في كل منهما. ومن المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية أيضا توسعا مطردا في الطلب المحلي مع استمرار اتباع سياسة مالية فعالة. بيد أن النقص في عمال البناء الذي نجم عن ترحيل العمال الأجانب غير القانونيين من المتوقع أن يؤثر في تنفيذ مشاريع التشييد المقررة. ومن المتوقع أن تشهد البحرين وعمان والكويت نموا مطردا وإن كان متوسطا تمشيا مع مستوى توسع الطلب المحلي في تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع أن يبلغ معدل النمو ٤ في المائة في البحرين و ٣,٨ في المائة في الكويت و ٣,٨ في المائة في عمان و ٥,٥ في المائة في قطر و ٤,٠ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٥,٢ في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

## جيم - المشرق العربي

١٧ - تشير التقديرات إلى أن الاقتصادات في منطقة المشرق العربي دون الإقليمية شهدت انكماشاً بنسبة ٠,٦ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٣، بعد أن سجلت معدل نمو قدره ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٢. وظلت الأزمة السورية وانعكاساتها على البلدان المجاورة تؤثر على حالة الاقتصاد في المنطقة دون الإقليمية. وقد تضررت هذه المنطقة دون الإقليمية بشدة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، الأمر الذي أعاق الأنشطة الاقتصادية الاستشرافية من قبيل الاستثمارات المادية. وساعد انتعاش جزئي في الصادرات غير النفطية وانخفاض أسعار الطاقة على استقرار العجز في الحسابات الجارية ولوحظت بوادر طفيفة على

تحسن الأجواء الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك أن مؤشر أسواق الأسهم المصرية شهد انتعاشاً في الربع الأول من عام ٢٠١٤ ليتجاوز المستوى الذي بلغه في بداية فترة التحول الاجتماعي السياسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومع ذلك، اضطرت تراجع السياحة وتدفعات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة تلك البلدان إلى الاعتماد على المساعدات المالية الثنائية في تمويل أوجه العجز في الحسابات الجارية. ونظراً لتقليل القيود المفروضة على القطع الأجنبي مع زيادة مستوى احتياطات النقد الأجنبي، استطاع كل من الأردن ومصر تغيير التوجه في سياساتهما النقدية من التشديد إلى التخفيف. وبما أن كلا البلدين يطبقان سياسات مالية صارمة، كان اتخاذ تدبير نقدي هو الخيار السياسي الوحيد للحفاظ على مستوى الطلب المحلي. وتشير التقديرات إلى أن كلا من الأردن ولبنان شهد نموًا إيجابيًا في عام ٢٠١٣، ولكن حجم هذا النمو لا يكفي إطلاقاً لتحسين مستوى معيشة السكان المقيمين في كل من البلدين بسبب تدفق اللاجئين والأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الجمهورية العربية السورية. وكان للإخفاق في دعم اللاجئين الناجم عن العجز النقدي تأثير على الأردن ولبنان مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة اللاجئين وركود الأنشطة الاقتصادية المحلية التي كان يمكن أن توفر دعماً كبيراً جداً لعدد السكان المقيمين الذي تزايد على نحو مفاجئ. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد على إنتاج النفط الخام والأنشطة المتصلة بقطاع النفط في جنوب البلد واستمرار التوسع الاقتصادي في منطقة حكومة إقليم كردستان. وقد اتسعت الفجوة الإقليمية في العراق نظراً لتوقف الأنشطة في المنطقة الوسطى بسبب اشتداد عدم الاستقرار الأمني. وظل ما لحق بالاقتصاد السوري من دمار يعرقل الأنشطة الاقتصادية بشدة. وقد أصاب ارتفاع تكاليف النقل المحلي الاقتصاد بالشلل حتى في المناطق التي لا تعاني من العنف بشكل مباشر. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة فلسطين. وتعطلت أنشطة التشييد المحدودة التي كانت أساس عملية توسيع الطلب المحلي فيما يتعلق بمشاريع إعادة إعمار قطاع غزة. وظل استمرار الأعمال العدائية والحصار المادي وحالات انعدام الاستقرار الأمني تعيق الاقتصاد الفلسطيني.

١٨ - ومن المتوقع أن يستمر الركود خلال عام ٢٠١٤ في منطقة المشرق العربي دون الإقليمية بمعدل نمو قدره ٢,٩ في المائة. ولا تشمل هذه التوقعات القيمة المتوقعة للجمهورية العربية السورية بسبب عدم توافر بيانات كافية للتنبؤ. وقد طغى الاحساس بانعدام اليقين والمخاطر السياسية والجيوستراتيجية على بضعة مؤشرات إيجابية للنمو الاقتصادي من خلال استمرار عرقلة الاستثمارات. ومن المتوقع أن يكون نمو الطلب المحلي ونمو الصادرات غير المتصلة بالطاقة ضعيفين في جميع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون تلك البلدان في مأمن من أزمة في ميزان المدفوعات بسبب توافر الدعم

داخل المنطقة للبلدان التي لديها عجز في حساباتها الجارية. وفي ضوء الإبقاء على السياسات المالية الصارمة، تواصل البلدان اعتمادها على اتباع سياسة نقدية تكون بمثابة تدبير داعم للنمو. أما المعدلات المتوقعة للنمو، فهي ٢,٤ في المائة لمصر و ٦,٨ في المائة للعراق، و ٣ في المائة للأردن، و ٢,٥ في المائة للبنان و ٢,٦ في المائة لدولة فلسطين.

## الجدول ٢

## المعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠١٠-٢٠١٤

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ <sup>(ب)</sup>	٢٠١٤ <sup>(ج)</sup>	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ <sup>(ب)</sup>	٢٠١٤ <sup>(ج)</sup>
البحرين	٤,٣	١,٩	٣,٤	٥,٣	٤,٠	٢,٠	-٠,٤	٢,٨	٣,٥	٣,١
الكويت	-٢,٤	١٠,٢	٨,٣	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٤,٨	٢,٩	٢,٦	٣,٢
عُمان	٤,٨	٠,٩	٥,٨	٣,٠	٣,٨	٣,٢	٤,١	٢,٩	١,٣	٢,١
قطر	١٦,٧	١٣,٠	٦,٢	٦,٥	٥,٥	-٢,٤	١,٩	١,٩	٣,١	٤,٢
المملكة العربية السعودية	٧,٥	٨,٦	٥,٨	٣,٨	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥	٣,٣
الإمارات العربية المتحدة	١,٧	٣,٩	٤,٤	٥,٠	٥,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٧	١,١	٢,٤
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٥,٢	٧,٣	٥,٧	٤,٣	٤,٤	٢,٦	٢,٩	٢,٢	٢,٦	٣,٠
مصر <sup>(د)</sup>	٥,٢	١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٤	١١,١	١٠,١	٧,٢	٩,٥	١٣,٥
العراق	٦,٩	٩,٥	٩,٠	٦,١	٦,٨	٢,٤	٥,٦	٦,١	١,٩	٥,١
الأردن	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٥,٠	٤,٤	٤,٨	٥,٥	٥,٠
لبنان	٨,٠	٢,٠	١,٢	١,٧	٢,٥	٤,١	٤,٩	٦,٦	٥,٧	٤,٥
دولة فلسطين	٩,٣	١٢,٢	٥,٩	١,٨	٢,٦	٣,٨	٢,٩	٢,٧	١,٨	٢,٦
الجمهورية العربية السورية <sup>(هـ)</sup>	٣,٤	-٣,٤	-٢١,٨	-٢٢,٥	-	٤,٤	٤,٧	٣٦,٧	٨٧,٩	٤٢,٧
بلدان المشرق	٥,٥	٢,٧	٠,١	٠,٦	٢,٩	٧,٣	٧,٥	١٠,٨	١٨,٢	١٤,٣
الجزائر	٣,٦	٢,٨	٣,٣	٣,٠	٣,٦	٣,٩	٤,٥	٨,٩	٣,٣	٤,٠
ليبيا	٤,٣	-٦١,٣	٩٨,٢	٣,٠	٥,٠	٢,٨	١٥,٥	٦,١	٢,٦	٣,٥
المغرب	٣,٦	٥,٠	٢,٧	٤,٦	٣,٦	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٩	٢,٤
تونس	٣,٦	-٠,٢	٤,١	٢,٨	٣,٠	٤,٤	٣,٦	٥,٦	٦,١	٥,٢
بلدان المغرب	٣,٧	-٩,٢	٢١,٢	٢,٢	١,٩	٣,٠	٥,٦	٦,٠	٣,٢	٣,٧
جزر القمر	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٣,٤	٣,٨	٣,٨	١,٨	٦,٣	١,٦	٢,٠
جيبوتي	٣,٥	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٨	٤,٠	٥,١	٣,٧	٣,٥	٢,٢
موريتانيا	٥,١	٤,٠	٤,٦	٦,١	٥,٩	٦,٣	٥,٦	٤,٩	٤,٦	٥,٠

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ <sup>(ب)</sup>	٢٠١٤ <sup>(ج)</sup>	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ <sup>(ب)</sup>	٢٠١٤ <sup>(ج)</sup>
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٥,٨	١,٩	١,١	٣,٢	٢,٥	١٨,٠	٣٥,١	٣٧,١	٣٢,٠	٣٢,٠
اليمن	٥,٧	-١٢,٨	٢,٠	٣,٥	٢,٦	١١,١	١٩,٤	١١,٠	١١,٧	١١,٧
البلدان العربية الأقل نمواً	٥,٧	-٢,٨	١,٦	٣,٤	٢,٧	١٢,٠	١٧,٧	٢٥,١	٢٦,٦	٢٣,٧
المجموع، المنطقة العربية <sup>(د)</sup>	٥,٠	٢,٧	٧,٧	٣,٠	٣,٥	٤,٠	٥,٠	٥,٦	٦,٦	٦,١

المصدر: المصادر الوطنية؛

(أ) باستثناء الجزائر وحزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وموريتانيا، فإن أرقام الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٠ هي أرقام دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية (٢٠١٣) الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (النشرة رقم ٣٣، E/ESCWA/SD/2013/11) التي استندت إلى مصادر وطنية.

(ب) آذار/مارس ٢٠١٤.

(ج) تنبؤات آذار/مارس ٢٠١٤، التي لا تتضمن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية بسبب عدم توفر ما يكفي من البيانات.

(د) الأرقام الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية للبلد التي تنتهي في حزيران/يونيه.

(هـ) الأرقام التقديرية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية هي للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣.

(و) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة حيث أن معاملات الترجيح لكل سنة تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة.

## دال - المغرب العربي

١٩ - تشير التقديرات إلى أن منطقة المغرب العربي دون الإقليمية قد شهدت نمواً بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ بعد أن سجلت معدلاً قدره ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. ويتأثر متوسط النمو في المنطقة دون الإقليمية بليبيا التي شهد اقتصادها انكماشاً آخر بعد الانتعاش الذي حدث في عام ٢٠١٢. وأهم إنتاج ليبيا وصادراتها من النفط والغاز مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ نظراً لقيام أحزاب المعارضة السياسية باحتلال المرافق. وأدى عدد من الجهود إلى استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام بشكل مؤقت، ولكن المستوى لم يكف يزد عن مستوى ما قبل عام ٢٠١١ في أفضل الأحوال. وأدى الانتعاش في القطاع الزراعي إلى إنعاش الاقتصاد المغربي في عام ٢٠١٣. وفي ظل الاستقرار السياسي النسبي، شهد المغرب تنمية صناعية مستمرة. وقد أدى توافر الأموال الأجنبية لدى القطاعين العام والخاص على السواء إلى دعم توسيع الطلب المحلي. وقد جعلت العائدات المستقرة من صادرات الطاقة اتجاه اقتصاد الجزائر مطابقاً للاتجاه المتوسط الأجل. ومع ذلك، فقد ظل

الاقتصاد دون مستوى إمكاناته نظرا للافتقار إلى التنوع الاقتصادي في القطاعات غير المتصلة بالطاقة. وأصبحت تونس أول بلد يكمل عملية التحول السياسي. ومع ذلك، قبل اكتمال المسار السياسي، تراجعت الأنشطة الاقتصادية في البلد في الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وبالرغم من توفر الأموال الأجنبية، فإن انخفاض مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي والسياحة بسبب انعدام الاستقرار السياسي قد أدى إلى إخضاع الاقتصاد التونسي للمزيد من القيود المفروضة على القطع الأجنبي في عام ٢٠١٣.

٢٠ - وخلال عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يستمر النمو في منطقة المغرب العربي دون الإقليمية بمعدل ١,٩ في المائة. ومن المتوقع أن يستمر انكماش الاقتصاد الليبي حيث ستراجع قدرة ليبيا على تصدير النفط بسبب انعدام الاستقرار السياسي. وبالرغم من تصاعد حالة انعدام الاستقرار السياسي في ليبيا، من المتوقع أن تسود بقية البلدان في منطقة المغرب العربي دون الإقليمية أجواء أكثر هدوءاً في غير قطاع الاقتصاد إذ يتيح الاستقرار السياسي في المغرب العربي، باستثناء ليبيا، المجال للبلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية بأن تكون في وضع يسمح لها باحتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون داخل المنطقة العربية. وثمة زيادة في عدد التعهدات المقدمة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم المغرب وتونس. ومع ذلك، ما زال ضعف التنمية الصناعية وشبح البطالة من عوامل الخطر الهيكلية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٦ في المائة في الجزائر و ٣,٦ في المائة في المغرب. و ٣,٠ في المائة في تونس. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي انكماشاً بنسبة ٥ في المائة.

## هاء - البلدان العربية الأقل نمواً

٢١ - تشير التقديرات إلى نمو اقتصادات البلدان العربية الأقل نمواً بنسبة ٣,٤ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٣، عقب النمو الذي سجلته في العام السابق البالغ ١,٦ في المائة. فقد استمر السودان في عام ٢٠١٣ في جهوده الرامية إلى ضبط أوضاعه من أجل تثبيت الاقتصاد المحلي بعد انفصال جنوب السودان. وظل السودان يواجه قيوداً شديدة مفروضة على القطع الأجنبي، إلا أن انتعاش كل من الصادرات النفطية وغير النفطية ساعد الاقتصاد السوداني مع حدوث تسارع طفيف في الوتيرة. وأدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٣ مع جنوب السودان بشأن شروط إنتاج النفط ونقله إلى تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية على الرغم من تدهور الحالة السياسية في جنوب السودان. وفي اليمن، على الرغم من هشاشة الحالة الأمنية التي أسفرت عن وقوع هجمات متواترة على خطوط أنابيب النفط، أدى انتعاش إيرادات الصادرات النفطية إلى إعطاء دفعة للاقتصاد اليمني من حيث نمو الناتج

الإجمالي المحلي. وتم بصورة نشطة التعهد بتقديم دعم مالي إلى اليمن في مرحلتها الانتقالية على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي. إلا أن النمو الطفيف في الطلب المحلي لم يكن ليتحقق بدون حدوث زيادة سريعة في مستوى الدين العام. وسجلت بلدان أخرى من البلدان العربية الأقل نمواً، هي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، نمواً أعلى في الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١٣. وأدى تحقيق الاستقرار السياسي في الصومال إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية مع وجود قطاع عام عامل. وتشير أدلة غير موثقة إلى أن الاقتصاد الصومالي يمر بحالة توسع سريعة نفذت خلالها أنشطة التعمير، وإن لم تكن هناك بيانات رسمية متوافرة لبيان حجم ذلك التوسع على وجه الدقة.

٢٢ - وبالنسبة لعام ٢٠١٤، يتوقع أن يصل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي للبلدان العربية الأقل نمواً ٢,٧ في المائة في المتوسط. ومع تباطؤ النمو في صادرات الطاقة والموارد الطبيعية، يتوقع أن يتراجع النمو في موريتانيا واليمن. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لجزر القمر وجيبوتي تتأثر بأفاق البلدان المجاورة لهما، والتي يتوقع أن تكون مستقرة. ويتوقع أن يؤدي توسع أنشطة الموانئ في جيبوتي إلى تسريع وتيرة الاقتصاد في جيبوتي. ويتوقع أن يسجل السودان نمواً مستقرًا مع استقرار مستوى إيرادات الصادرات النفطية، ولكن يتوقع أن تؤدي القيود الشديدة المفروضة على القطع الأجنبي إلى منع البلد من تحقيق مستوى أعلى من النمو. وبوجه عام تظل توقعات النمو للبلدان العربية الأقل نمواً غير كافية للتخفيف من حدة الفقر. وفي عام ٢٠١٤، يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٨ في المائة لجزر القمر و ٥,٨ في المائة لجيبوتي و ٢,٥ في المائة للسودان و ٥,٩ في المائة لموريتانيا و ٢,٦ في المائة لليمن.

## واو - الأسعار والتضخم

٢٣ - تشير التقديرات إلى أن متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٢). وظلت أسعار السلع الأساسية الدولية للطاقة والفلزات والأصناف الغذائية عند مستوى أعلى، ارتفع قرب نهاية العام. ونظراً للتقلب المحدود في أسعار السلع الأساسية الدولية، لم يكن لهذه الأسعار تأثير ملحوظ على مستوى الأسعار المحلية في اقتصادات المنطقة. وعقب الاتجاه السائد في العام السابق، تحدد مستوى تضخم أسعار الاستهلاك لكل بلد على أساس عوامل تخص البلد المعني. ورفعت تماماً الضغوط الانكماشية المفروضة على الأصناف المتصلة بالإسكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر منذ وقت الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي المقابل، بدأت الأصناف المتصلة بالإسكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما إيجار الوحدات العقارية، تصبح العامل الرئيسي الذي يسهم في

الضغوط التضخمية. ومع ذلك، ارتفع معدل تضخم أسعار الاستهلاك في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ وظل الأدنى مقارنة بالمناطق الإقليمية الأخرى. ولوحظ أيضاً انخفاض مستوى التضخم في جزر القمر والعراق وليبيا والمغرب ودولة فلسطين في عام ٢٠١٣. وأدى الاحتناق الهيكلي في العرض إلى زيادة مستوى الأسعار في بقية بلدان المنطقة. واستمرت القيود المفروضة على القطع الأجنبي، من بين قيود أخرى، تؤثر على الجمهورية العربية السورية والسودان، مما أدى إلى حالة من التضخم المفرط. وظل مستوى التضخم في مصر واليمن مرتفعاً بالتوازي مع تنامي الديون الحكومية.

٢٤ - وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية يبلغ ٦,١ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٤. ويتوقع أن يكون تأثير أسعار السلع الأولية الدولية محدوداً، وإن كان يتوقع حدوث زيادة معتدلة في أسعار الأغذية. وستخضع بلدان مجلس التعاون الخليجي بدرجة أكبر لضغوط تضخمية ناجمة عن البنود المتصلة بالإسكان. ويتوقع أن يتراجع في عام ٢٠١٤ معدل التضخم الذي كان مرتفعاً للغاية في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان في عام ٢٠١٣. ولكن يتوقع أن يظل القيد الملزم الصارم مفروضاً على القطع الأجنبي لأسباب غير اقتصادية، ولا يتوقع أن يتراجع مستوى التضخم بسرعة في أي من البلدين في عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تشهد مصر واليمن زيادة في معدل التضخم نتيجة لسرعة التوسع النقدي في ظل القيد الملزم الصارم المفروض على العرض من الناحية الهيكلية. ويتوقع أن يكون للإصلاحات المالية المقررة، إذا نُفذت، تأثير على مستوى الأسعار، لا سيما في تونس ومصر.

## زاي - أسعار الصرف

٢٥ - شهدت أسعار الصرف في المنطقة العربية قدراً أكبر من الاستقرار في عام ٢٠١٣ مقارنة بالعام السابق، باستثناء تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. واستمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي، عدا الكويت، في العمل بنظام ربط سعر الصرف بدولار الولايات المتحدة. وأبقى أيضاً كل من الأردن وجيبوتي ولبنان على ربط عملته الوطنية بدولار الولايات المتحدة. وأبقت الكويت على ربط عملتها الوطنية بسلة العملات الأجنبية. وحافظت البنوك المركزية في تونس والجزائر وجزر القمر والعراق وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن على نظام التعويم الموجه لسعر الصرف الأجنبي. وتوقف الانخفاض السريع في قيمة الجنية المصري في حزيران/يونيه مع استقرار قيمة العملة في حدود ٧,٠ جنيهات مصرية لدولار الولايات المتحدة. وشهد الدينار التونسي تراجعاً تدريجياً طوال عام ٢٠١٣ من ١,٥٥ دينار تونسي لدولار الولايات المتحدة إلى ١,٦٧ دينار تونسي لدولار الولايات

المتحدة. ولكن انعكس اتجاه التراجع بعد استكمال التحول السياسي في الربع الأول من عام ٢٠١٤ الذي تعافى فيه سعر الصرف إلى مستوى ١,٥٨ دينار تونسي لدولار الولايات المتحدة. وفي كل من الجمهورية العربية السورية والسودان، واصلت قيمة العملة الوطنية التراجع أمام دولار الولايات المتحدة إلى أن استقرت في الربع الأخير من عام ٢٠١٣. فقد تغير السعر الرسمي للجنيه السوداني من ٤,٤٢ جنيهات سودانية لدولار الولايات المتحدة إلى ٥,٧ جنيهات سودانية لدولار الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر واستمرت قيمته في الانخفاض إلى ٥,٧١ جنيهات سودانية لدولار الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتراجعت قيمة الليرة السورية بوتيرة سريعة من ٩٥ ليرة سورية لدولار الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير إلى ٢٨٠ ليرة سورية لدولار الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٣ في السوق الموازية. إلا أن قيمة العملة الوطنية السورية تعافت واستقرت في حدود ١٥٥ ليرة سورية لدولار الولايات المتحدة في السوق الموازية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تستمر الحالة الهشة لميزان المدفوعات في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن في عام ٢٠١٤. ويتوقع أن يظل مركز الموازين الخارجية ضعيفاً في بلدان أخرى في المشرق العربي والمغرب العربي والبلدان العربية الأقل نمواً.

## رابعاً - التطورات في السياسة العامة

٢٦ - تعيّن على مقرري السياسات في المنطقة تحقيق التوازن بين أولويات السياسات المختلفة في عام ٢٠١٣. فبالنسبة للبلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في مجلس التعاون الخليجي، ظلت البنود التي يتعيّن موازنتها هي أوجه الإنفاق المالي المتنامية التي ظلت تركز على الإنفاق الرأسمالي والتعليم وتطوير قطاع الصحة. واستمر تطبيق نظام للسياسة النقدية الداعمة للنمو مع انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقه طوال عام ٢٠١٣، على نحو مماثل للموقف النقدي للولايات المتحدة. وظلت حكومات المناطق دون الإقليمية الأخرى تواجه قيوداً أشد في مجالي المالية العامة والقطاع الأجنبي حيث كان من الصعب تنفيذ مزيج من السياسات الاقتصادية التوسعية دون الحصول على دعم مالي خارجي. واستمر موقف التقشف المالي في تونس والسودان والمغرب واليمن. أما رفع بعض القيود المفروضة على القطاع الأجنبي، فقد أتاح للأردن ومصر اتخاذ موقف توسعي محدود في السياسات. واعتمد لبنان على التدابير النقدية الرامية إلى تنشيط الطلب المحلي.

٢٧ - وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، لم تغير بلدان مجلس التعاون الخليجي توجهها التيسيري بالتوازي مع السياسة النقدية للولايات المتحدة. ولم يكن لمجموعة الإعلانات الضمنية والصريحة الصادرة عن مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة بشأن العودة المقررة في السياسة النقدية إلى الوضع الطبيعي خلال عام ٢٠١٣ تأثير كبير على تكلفة التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد ظلت تكلفة التمويل من حيث أسعار الإقراض بين البنوك في سوق المال لأجل ثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي ١,٠ في المائة في مستوى أعلى بنحو ٧٥ نقطة أساس من أجل الاستحقاق المكافئ لسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن بدولار الولايات المتحدة. وتراجع سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف الإمارات العربية المتحدة إلى ٠,٧٧٨٥٧ في المائة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤ بينما ارتفع سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف الكويت إلى ١,١٨٧٥ في المائة. وتركز السلطات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الإدارة الروتينية للسيولة وكذلك على توفير التوجيه للمصارف التجارية في حافظات قروضها. وتم التوجه نحو زيادة التشديد في السياسة النقدية في تونس لمكافحة الضغوط التضخمية. فرفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسي المحدد بموجب سياسته في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤,٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، أتاح تحسن مستوى احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الأردني خفض سعر الفائدة المحدد بموجب سياسة كل منهما. وبعد أن قامت السلطة النقدية المصرية برفع أسعار الفائدة المحددة بموجب سياستها في آذار/مارس ٢٠١٣، لجأت إلى خفض تلك الأسعار ثلاث مرات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. وانخفض سعر الإقراض لليلة واحدة في مصر من ١٠,٧٥ في المائة إلى ٩,٢٥ في المائة. وقام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة المحددة بموجب سياسته في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو ما ترتب عليه انخفاض معدل إعادة الخصم إلى ٤,٢٥ في المائة من ذروة ٥,٠ في المائة. وظلت نسبة الأصول الأجنبية في الميزانية العمومية للبنك المركزي منخفضة في السودان ومصر واليمن، مما أشار إلى اشتداد الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان في إدارة مستويات الأسعار والطلب المحلي.

٢٨ - وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ظل التوجه في السياسة المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي توسعياً بمستويات مختلفة. واستمر التركيز على الأولوية المعطاة لاستثمارات البنية التحتية والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. ولكن مع توقع ركود نمو الإيرادات تمشياً مع تراجع إيرادات الصادرات النفطية، بدأت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي تتبع توجهها مالياً أكثر تحفظاً عند التخطيط للحفاظ على السلامة الاحترازية. وظلت بيئة السياسة المالية

مختلفة تماما في البلدان المستوردة للطاقة في المشرق العربي والمغرب العربي والبلدان العربية الأقل نموا حيث أدى ارتفاع مستوى الديون الحكومية بالفعل إلى زيادة مدفوعات الفائدة في نفقات الميزانية. واستمر التوجه نحو التقشف المالي بالدرجة الأولى في البلدان المستوردة للطاقة في تلك المناطق دون الإقليمية. وكان بند السياسة العامة الرئيسي في مجال تدابير التقشف هو الإصلاحات المتصلة بالإعانات المالية. فقد قام السودان والمغرب بخفض الإعانات المتصلة بالوقود في عام ٢٠١٣. ويضطلع حاليا الأردن وتونس ومصر بإصلاحات تتصل بالإعانات المالية يعتمزم تنفيذها في السنوات المالية المقبلة. ومع ذلك، يمكن لكل من الأردن ومصر اتخاذ تدابير مالية إضافية في عام ٢٠١٣ من خلال تمويل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد زاد الأردن الإنفاق الرأسمالي في عام ٢٠١٣ ونفذت مصر حزمتي حفر مالي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مما ركز أيضاً على الإنفاق الرأسمالي. وأصبح الحصول على دعم مالي من الخارج أكثر إلحاحاً للبلدان المستوردة للطاقة في المنطقة بغية سد الثغرات في التمويل الخارجي وتمويل العجز المالي لمنع اقتصاداتها من التدهور.

٢٩ - ولا يزال توفير فرص العمل يُمثل البند الأكثر أهمية في جدول أعمال السياسات في المنطقة. وظل معدل البطالة مرتفعا في المنطقة. وبالنسبة للبلدان التي توافرت عنها بيانات خاصة بالربع الأخير من عام ٢٠١٣، فقد بلغ معدل البطالة ١٣,٤ في المائة في مصر، و ١١ في المائة في الأردن، و ٩,٥ في المائة في المغرب، و ١١,٥ في المائة في المملكة العربية السعودية بين مواطنيها و ١٥,٣ في المائة في تونس. وقد شرع كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة في تطبيق سياسة توطين الوظائف لخلق فرص عمل لمواطنيه في القطاع الخاص. ومع ذلك، تضاعفت درجة اعتماد القطاع الخاص على العمال الأجانب في معظم بلدان المجلس. وسبق أن نوقشت فكرة زيادة درجة الصرامة في تطبيق سياسة توطين الوظائف ولكنها نادرا ما نفذت. غير أن المملكة العربية السعودية اتجهت في عام ٢٠١٣ نحو تطبيق نظام سياسات أكثر صرامة لكي يتسنى لها تعزيز فرص مواطنيها في الحصول على عمل. ومنحت حكومة السعودية فترة عفو للوافدين الأجانب لتصحيح أوضاعهم القانونية في إطار نظام الكفالة أو مغادرة البلاد طوعا. وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كان عدد كبير من العمال الأجانب قد غادر السعودية طوعا. ولم تقيّم حتى الآن الآثار الاقتصادية للسياسة العمالية الجديدة التي تطبقها السعودية، ولكن هذا التغيير السياسي سلط الضوء على عمالة النساء. فبالتوازي مع خروج العمال الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية، تحسنت للغاية فرص السعوديات في الحصول على عمل. وفي الواقع، حلت العاملات السعوديات جزئيا محل القوى العاملة الأجنبية في مجال الإدارة والتعليم وتجارة التجزئة. ويظل دور الحكومة شديد الأهمية من حيث توفير فرص العمل

والتنسيق بين الباحثين عن عمل والجهات التي تحتاج إلى مهاراتهم وتبادل المعلومات من أجل التصدي لمشكلة البطالة في المنطقة العربية.

## خامسا - ملاحظات ختامية

٣٠ - يتحمل أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ارتفاعا طفيفا في المتوسط في عام ٢٠١٤. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الطفيف المتوقع أن يحدث في عائدات تصدير الطاقة إلى جانب التوسع المتوقع أن يقابله في القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى استمرار الركود الاقتصادي في مناطق دون إقليمية أخرى. وسيظل وضع بلدان المشرق العربي والمغرب العربي المستوردة للطاقة والبلدان العربية الأقل نموا هشا بسبب ضعف مراكزها الاقتصادية الخارجية. ولا يزال مستوى تدفقات الأموال الداخلة إلى معظم بلدان تلك المناطق دون الإقليمية غير كاف لتمويل العجز التجاري. وقد شحت بالفعل تدفقات الاستثمار الخاص، سواء من الاستثمار في حافظة الأوراق المالية أو الاستثمار المباشر الأجنبي، بسبب العوامل الجيوسياسية. ومن الأمور غير المشجعة ضعف الانتعاش المتوقع في أوروبا والزيادة الحادة في تكلفة التمويل بدولار الولايات المتحدة نظرا إلى عودة السياسة النقدية للولايات المتحدة إلى وضعها الطبيعي. وقد أصبح الاستقطاب الجاري فيما بين الاقتصادات العربية أكثر وضوحا من حيث القدرة على التمويل اللازمة لسد الثغرات التمويلية.

٣١ - وقد كانت المشاكل المتعلقة بالثغرات التمويلية مستترة لسنوات عديدة في المنطقة العربية. وحتى في الوقت الذي حدثت فيه الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، أظهرت الاقتصادات العربية القدرة على تحمّل آثارها. ونجحت حكومات المنطقة العربية وسلطاتها النقدية آنذاك في إدارة سياساتها بطريقة خففت تأثير أزمة السيولة الدولية الكبيرة. ولم تظهر المشاكل المتصلة بالثغرات التمويلية على السطح إلا مؤخرا. فاعتبارا من عام ٢٠١١، بدأ كل من الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن يعاني فجأة من نضوب احتياطياته من النقد الأجنبي وتصاعد عجزه المالي. وتزايد الاعتراف بوجود ثغرات تمويلية في الأردن وتونس ومصر واليمن نظرا لأن ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي في هذه البلدان لم يتسن إلا من خلال الدعم المالي الضخم الذي قدمته بلدان مجلس التعاون الخليجي لسد هذه الثغرات التمويلية الآخذة في الاتساع. وتعطلت آلية السوق التي تُوجّه التدفقات غير المباشرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى المناطق دون الإقليمية الأخرى بالنسبة للبلدان التي كانت تشهد عملية تحول اجتماعي وسياسي. وقد يعزى فشل آلية السوق

وظهور ثغرة تمويلية إلى المخاطر الاقتصادية المصاحبة لانعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي غالباً ما تنطوي عليها عمليات التحول الاجتماعي والسياسي. غير أنه عند دراسة الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذا التحول في البلدان العربية، يمكن اعتبار الاستراتيجية السابقة لتمويل التنمية من العوامل التي أسهمت في حدوث هذا التحول الاجتماعي والسياسي. ويتعين بشدة في سياق عملية التحول العربية أن تُصمم استراتيجية تمويل جديدة يكون من شأنها حل مشاكل الثغرات التمويلية والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المراحل التي ستعقب عملية التحول.